الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.9

Distr.: General

7 February 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٩

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة مارتينيز (نائبة الرئيس) . . . . . (إكوادور)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)*

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)*

* بندان قررت اللجنة النظر فيهما معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

في غياب السيد غالوسكا (الجمهورية التشيكية)، تولت السيدة مارتينز (إكوادور)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/45/3) و 38/Rev.1 و (.Suppl) و (98 و A/54/123-E/1999-66 و A/54/124 و A/54/156-E/1999/102 و A/54/156/Add.1-E/1999/102/Add.1 و A/54/224 و 225 و 341 و 342 و 352 و 405)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/54/124 و 264 و 354)

١ - **السيدة فينرافي** (تايلند): أكدت على ما قدمته المرأة على مدى السنين من إسهام في عملية التنمية في تايلند. وذكرت أنه على الرغم من أن المرأة في تايلند قد تولت أدوارا ومسؤوليات جديدة في المجتمع الحديث، بما في ذلك مشاركتها المتزايدة في المجالين السياسي والاقتصادي، فإنها ظلت ناقصة التمثيل في هذه الأدوار وهذه المسؤوليات. وأضافت أن حكومتها تتطلع إلى إقامة شراكة وطيدة بين الرجال والنساء تستهدف إقامة مجتمع يؤدي إلى تحقيق الإمكانيات الفردية بغض النظر عن نوع الجنس.

٢ - وقالت إن تايلند طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة وترحب كل الترحيب باعتماد البروتوكول الخاص الذي تأمل أن توقع عليه في يوم حقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ ديسمبر).

٣ - وذكرت أن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة لمكافحة الاتجار في النساء والأطفال. وأضافت أن مكتب اللجنة القومية لشؤون المرأة تقوم بتنسيق الجهود في هذا الصدد بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومع المجتمع الدولي. وقالت إن وفدها يسره أن يعلن أنه قد صدر مؤخرا تشريع يجرم الاتجار بالنساء والفتيات ويعتبر الأشخاص المتجر فيهن ضحايا. وأضافت أن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة قامت، كجزء من متابعة المؤتمر العالمي لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي عقد في استوكهلم في عام ١٩٩٦ بإنشاء آليات مؤسسية تتميز بالكفاءة ووضعت نظاما داخليا ليكون معيارا تسترشد به السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في معاملة الضحايا. وقالت إنه يجري حاليا إعداد مذكرة تفاهم بشان التعاون في هذه المسألة عبر الحدود بين تايلند وكمبوديا، وأعربت عن أملها في أن يتم التوسع في هذا التعاون في كل المنطقة.

٤ - وقالت إن المنطقة تعمل على التنفيذ الكامل للصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بالنساء والأطفال وتكثف جهودها من أجل تعزيز قدرة المحرومات على المشاركة في سوق العمل على قدم المساواة.

٥ - وذكرت أن تايلند ملتزمة بالتعاون مع المجتمع الدولي في مجال النهوض بالمرأة وأنها تحبذ البناء على الأسس التي وضعها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأضافت في هذا الصدد أن تايلند تؤيد النظر في مجالات الاهتمام الإثني عشر الحاسمة الواردة في منهاج عمل بيجين وفي المواضيع المتداخلة الأربعة التي اقترحت للقيام بمزيد من الأعمال بشأنها. وقالت إن وفدها يعتبر موضوع "الأمن البشري والحماية الاجتماعية" موضوعا له صلة خاصة بالبند.

٦ - **السيدة أحمد** (السودان): قالت إن أفضل طريقة لتحقيق النهوض بالمرأة هي أن يتم ذلك في إطار شامل يناسب خصوصيات كل بلد. وذكرت أن مبدأ العدالة هو المحور الأساسي الذي ترتكز عليه سياسة السودان؛ ولهذا تقوم المرأة السودانية بدور فعال في كافة مجالات الحياة وتتاح لها فرص التعليم والتدريب وتتمتع بالمساواة مع الرجل في العمل والأجر والمشاركة السياسية. وأضافت أن الاستراتيجية القومية الشاملة لفترة السنوات العشر الحالية تعترف اعترافا كاملا بحقوق المرأة، كما يؤكد الدستور الدائم لعام ١٩٩٨ أن جميع السودانيين متساوون في الحقوق والواجبات.

٧ - وذكرت أن السودان كان من أوائل الدول التي استجابت لتوصيات المؤتمرات العالمية بشأن المرأة، وأنه تم إنشاء وحدات للمرأة في جميع الوزارات ذات الصلة وفي جميع الولايات. وقالت إن بلدها يبذل جميع الجهود لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ونتائج مؤتمر بيجين. وأضافت أن عددا متزايدا من المنظمات غير الحكومية، وخاصة المنظمات النسائية، يقوم بدور هام في محاربة الأمية والعادات التقليدية الضارة وتخفيف حدة الفقر ورعاية الطفولة والأسرة والفئات الضعيفة ومنها المعوقون والمسنون.

٨ - على أنها ذكرت أن قلة العون الخارجي وضعف الخدمات الاجتماعية وعدم توافر البنيات الأساسية خاصة في المناطق المتأثرة بالحرب في الجنوب، تجعل من الصعب على السودان تنفيذ البرامج الخاصة بالمرأة. وأضافت أن ٣ ملايين من الأشخاص، منهم ٧٠ في المائة من النساء والأطفال نزحوا من الجنوب. وقالت إن قصف الولايات المتحدة لمصنع الشفاء للأدوية في آب/اغسطس ١٩٩٨ أدى إلى حرمان النساء والأطفال من كثير من الأدوية المنقذة للحياة. وأضافت أن اللجوء لاستخدام القوة دون مبرر ضد اهداف مدنية، لا سيما تلك التي توفر الاحتياجات الأساسية للمرأة والطفل، هو انتهاك صريح للقانون الدولي ولمبادئ حقوق الإنسان مثل الحق في الحياة والحق في الصحة.

٩ - وقالت إن نتائج مؤتمر بيجين تشكل خطوة أولى تجاه تمكين المرأة في كافة قطاعات المجتمع. وذكرت أن من المهم، مع ترقب انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، مراجعة وتقييم تلك النتائج وتدبر المشاكل التي تعوق تنفيذها، وخاصة في البلدان النامية. وأضافت أنه يتعين على البلدان المانحة الوفاء بالتزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، وتقوية الشراكة بين الشمال والجنوب.

١٠ - **السيد فالديفيسو** (كولومبيا): قال إنه على أساس الاتفاقية والبروتوكول الخاص، وبمشاركة الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، يمكن تحديد الطريق المؤدي إلى تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في الألفية الجديدة.

١١ - وذكر أن كولومبيا حققت تقدما كبيرا في النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وإن كان لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وأضاف أن كولومبيا قدمت في عام ١٩٩٩ تقريرها الدوري الرابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقال إن توصيات اللجنة توجه الانتباه إلى بعض نواحي القصور التي يلزم التغلب عليها ولكنها أيضا قدمت الدعم لكولومبيا. وذكر أن وفده يوصي البلدان التي لم تقدم تقاريرها الدورية بعد بأن تحاول تقديمها من أجل الإسراع بخطى التقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها.

١٢ - وقال إن حكومته تقلقها قلقا شديدا حالة المرأة في المناطق الريفية. وأضاف أن تقرير الأمين العام (A/54/123) يبين أن المرأة الريفية تتعرض للتمييز ضدها في فرص الحصول على الموارد والخدمات وأن المرأة الريفية تزداد فقرا على الرغم من إسهاماتها الكبيرة في الإنتاج الزراعي. وقال إن تدهور حالة المرأة الريفية يرتبط ارتباطا وثيقا بتسارع خطى العولمة، وتزايد الترابط بين الدول، والأولويات الجديدة التي تُفرض على الحكومات. وذكر أن كولومبيا التزمت بتحقيق المساواة بين الجنسين ابتداء من صعيد القرية. وأضاف أنه سيلزم في المدى الطويل وجود نموذج إنمائي مستدام يجمع بين العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الموارد وتحقيق المساواة بين الجنسين.

١٣ - وقال إن حكومته تعترف بالأعمال التي يقوم بها معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وتؤيد الجهود المبذولة لتعزيزه ماليا وتوحيده إداريا. وذكر أنه من غير الممكن التخلي عن معهد أثبت بما لا يدع مجالا للشك، وعلى مدى ٢٠ عاما، ضرورة تشجيع وتنفيذ أنشطة البحث والتدريب في مجالات معينة بغرض تحسين مركز المرأة في جميع أنحاء العالم.

١٤ - **السيدة النظاري** (اليمن): قالت إن وفد بلدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين حول البندين ١٠٩ و ١١٠.

١٥ - وذكرت أن بلدها يبذل كل جهد لتطوير أوضاع المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وأضافت أن التشريعات التي صدرت لتعزيز مركز المرأة وإتاحة الفرص لها قد انعكست كثيرا على أوضاعها: فاللمرأة حق التعليم والعمل، وحقها في المشاركة السياسية مكفول في الدستور.

١٦ - وقالت إن الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهتم بحالة المرأة وتستهدف زيادة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة عدد الطالبات وخفض معدلات تسرب الفتيات من مرحلة التعليم الأساسي، والقضاء على الأمية وخاصة بين النساء والفتيات، وضمان حق المرأة في العمل،

وحقها في المساواة في ظروف العمل والتدريب على قدم المساواة، وتقديم الدعم للمشاريع الخاصة بالمرأة. وأضافت أن هذه التدابير سوف تسهم في زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي مجال اتخاذ القرار.

١٧ - وذكرت أن أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة، التي وضعتها اللجنة الوطنية للمرأة وأقرتها الحكومة، تشمل التصدي للفقر، وتوفير الإمكانيات المادية للنساء في الريف والحضر لإقامة الجمعيات التعاونية الإنتاجية والتسويقية، وتعزيز دور المرأة في الأسرة.

١٨ - وقالت إن موضوع المرأة والتنمية يمثل جزءاً هاما من خطة العمل للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ التي تركز على تحسين قدرة المرأة على المشاركة في صنع القرار على جميع المستويات. وذكرت أن الخطة تستهدف تحقيق المساواة على جميع المستويات مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، وتوفير الرعاية الصحية للأسرة، وتوفير وسائل تنظيم الأسرة، والتوسع في توفير الخدمات الاجتماعية. وقالت إن الحكومة والمنظمات غير الحكومية أنشأت عددا كبيرا من المشاريع والصناديق بغرض تحقيق هذه الأهداف.

١٩ - وذكرت أن بلدها يؤكد التزامه بنتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ويعطي الأولوية لأهدافه، ويبذل كل جهد لتعزيز مركز المرأة في الأسرة وفي المجتمع.

٢٠ - **السيدة يوان زياوينغ** (الصين): قالت إن مما يؤسف له أن الأهداف الحاسمة لمنهاج عمل بيجين لم تتحقق بعد. وأضافت أن ظاهرة ارتفاع معدل الفقر بين النساء قد أصبح أكثر حدة في الواقع وأن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي ما زالت تحديات هائلة. وقالت إن حكومة الصين قد أخذت من جانبها تجعل منظور الجنسين عنصرا رئيسيا في جميع سياسات الدولة وبرامجها، وذلك كجزء من الجهود المنسقة التي تُبذل للوفاء بالتزاماتها، وتبني الآليات اللازمة للنهوض بالمرأة. وأضافت أنه تم زيادة تعزيز الحماية الفعلية والقانونية لمصالح المرأة.

٢١ - وقالت إن عملية الإصلاح في الصين قد أدت إلى جعل المرأة أكثر وعيا بحقوقها المتساوية وتعزيز مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وذكرت أنه بفضل الجهود التي تُبذل منذ وقت طويل لزيادة الوعي العام بالأدوات القانونية أصبح الناس يتفهون الآن على نحو أفضل موضوع المساواة بين الجنسين ويتخلصون على نحو متزايد من فكرة تفوق الرجل التقليدية. وعلى الجانب الإيجابي أيضا، ذكرت أن مستويات تعليم المرأة قد ارتفعت وأخذت أعداد متزايدة تدخل في مهن متزايدة التنوع. وقالت إن نسبة المشتغلات بالعلم قد ارتفعت من ٣١,٦ في المائة في عام ١٩٨٣ إلى ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٧ كما ازدادت مشاركة المرأة في الإدارة وصنع القرار. على أنها أضافت أن عمليات التكيف الهيكلي الصناعي التي تمت مؤخرا قد أدت إلى ترك بعض العمال، وخاصة من النساء، لأعمالهم، وأن الحكومة، حرصا منها على حماية حق العمل وخاصة بالنسبة للمرأة، قد استجابت بالبدء في مشروع لإعادة التوظيف.

٢٢ - وقالت إن من رأي الوفد الصيني أن تكرس الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمرأة لا إلى إعادة التفاوض بشأن المسائل بل للقيام بتقييم شامل للتقدم المحرز وللعوامل التي تعوق التنفيذ في مجالات الاهتمام

الإثني عشر الحاسمة التي حـُددت في منهاج عمل بيجين. وأضافت أن الحكومة الصينية ما زالت ملتزمة بالتحقيق المبكر للهدف المشترك وهو المساواة والتنمية والسلم. وقالت إن البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي تم اعتماده مؤخرا سيكون أداة قيمة لحماية حقوق المرأة ومصالحها.

٢٣ - **السيدة بويكو** (أوكرانيا): أعربت عن تقديرها لأعمال مكتب المستشارة الخاصة لقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة. وقالت إنه يلزم أن يقوم المجتمع الدولي بمزيد من العمل إذا أريد أن تـُحترم احتراما كاملا حقوق المرأة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وذكرت أن لجنة مركز المرأة ما زالت تقوم بدور أساسي في رصد تنفيذ منهاج العمل. وأضافت أن التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ينبغي أن تكون له الأولوية على جميع المستويات وأن اعتماد البروتوكول الاختياري أمر يلقى أشد الترحيب.

٢٤ - وذكرت أن اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والشباب في أوكرانيا تمثل آلية فعالة لدراسة المركز الاجتماعي للمرأة ووضع مقترحات بالسياسات اللازمة للتنفيذ على صعيد البلديات والمناطق. وأضافت أن حكومة أوكرانيا قد قامت، ضمن أمور أخرى، بإعطاء الأولوية لتعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة، وزيادة مشاركتها في الحكومة، وتعزيز الصحة الإنجابية والأمومة المأمونة، والقضاء على العنف الموجه ضد المرأة، وكلها مجالات هامة من مجالات الانشغال. وذكرت أن الاتجار بالنساء والفتيات هو جريمة بنص القانون في أوكرانيا وأنه تجري حاليا محاولات للتصدي لهذه المسألة على الصعيد الإقليمي، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وعلى الصعيد الدولي، ذكرت أن البرنامج العالمي لمناهضة الاتجار بالبشر الذي وضعه مركز مكافحة الجريمة الدولية ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لإبحاث الجريمة والعدالة بإمكانه مساعدة المجتمع الدولي على التصدي بشكل أفضل للمشكلتين العالميتين المتمثلتين في تهريب المهاجرين والاتجار بالنساء.

٢٥ - وقالت إن نمو ظاهرة ارتفاع معدل الفقر بين النساء قد أصبحت في الفترة الأخيرة مشكلة هامة في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال. وأضافت أن فقر المرأة يزيد من حدته: استمرار التصورات النمطية الجامدة المتعلقة بالجنسين، وقلة فرص المرأة في الوصول إلى السلطة والتعليم والتدريب، وتزايد حالة عدم الاطمئنان إلى المستقبل التي تعاني منها الأسر. وقالت إن حلول هذه المشاكل يجب أن تتم باشتراك المرأة في عملية صنع القرار وبإدخال منظور الجنسين كعنصر أساسي في الجهود الوطنية والدولية المبذولة للقضاء على الفقر.

٢٦ - وقالت إن خرافة عجز المرأة عن القيام بالوظائف المهنية أو الإدارية المعقدة قد تم القضاء عليها وأن التقسيم الجديد للعمل بين الجنسين، سواء في البيت أو في مكان العمل، قد أخذ يجعل الديمقراطية القائمة على المساواة حقيقة واقعة.

٢٧ - **السيدة انختستسغ** (منغوليا): قالت إن عام ١٩٩٩ كانت له أهمية خاصة بالنسبة لتعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة. وذكرت أن منغوليا من جانبها كانت من أولى الدول التي أصبحت طرفا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأنها ترحب باعتماد البروتوكول الخاص، وأنها تعاونت بنشاط مع اللجنة في تنفيذه.

٢٨ - وذكرت أن منغوليا تعمل، من خلال خطة عملها الوطنية، على ضمان مشاركة المرأة في المجتمع على قدم المساواة. وأضافت أن توقيعها مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مذكرة تفاهم لتمكين المرأة في منغوليا اقتصاديا وسياسيا لاستقبال القرن الحادي والعشرين قد وضع أساسا وطيداً لقيام شراكة مع الصندوق.

٢٩ - وقالت إنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته الحكومة في معالجة قضايا المرأة، فإن عملية التحول الاقتصادي قد أوجدت عقبات جديدة أمام تحقيق المساواة. وذكرت أن المرأة تاثرت بوجه خاص باضطراب الإنتاج والخدمات الاجتماعية ولم تشارك على قدم المساواة في فوائد عملية التحول إلى القطاع الخاص. وأشارت إلى أن المرأة هي أول من يفقد وظيفته في القطاعين العام والخاص.

٣٠ - وقالت إن مذكرة التفاهم التي وُقعت مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حددت عددا من الأهداف الاستراتيجية بينها تحسين الآليات الوطنية التي تعالج مسائل المرأة بحيث تشمل مشاركة المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتحسين حالة المرأة الريفية بوسائل مثل التدريب وتوفير فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية، وزيادة مشاركة المرأة في الإدارة وصنع القرار، وتوفير الحماية القانونية والفعلية لحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة، وتحسين فرص حصول المرأة على المعلومات وانتفاعها بالتكنولوجيا ووسائل الاتصالات، ودعم المنظمات النسائية التي تعمل في مجموعة واسعة من المجالات مثل إساءة استعمال المواد الكحولية، والدعارة، والفقر، والبطالة. وذكرت أن التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سيشمل أيضا وضع المؤشرات ذات الصلة، وبناء القدرات من أجل تعبئة الموارد، وتوفير فرص الوصول إلى الأسواق أمام أصحاب المشاريع من النساء.

٣١ - وذكرت أن حكومتها تعاونت أيضا مع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في عقد الحلقة التدريبية الوطنية التي تناولت موضوع البيانات الموزعة حسب الجنس واستخدام الإحصاءات والمؤشرات في وضع السياسات، وهو عمل كان الأول من نوعه في منغوليا. وقالت إن الحلقة قد نجحت في تنبيه القائمين بإعداد الإحصاءات إلى الاحتياجات الخاصة لمختلف المستخدمين. وأضافت أن وفدها يود أن يجدد الدعوة إلى إعادة تنشيط المعهد بحيث يواصل نشاطه كمركز تنسيق أساسي للبحوث المتعلقة بقضايا الجنسين.

٣٢ - **السيدة بروبي** (غانا): قالت إنه على الرغم من الكثير الذي تحقق في النهوض بمركز المرأة من خلال تنفيذ منهاج عمل بيجين، فإن التمييز والعنف الموجه ضد النساء والفتيات ما زالا مستمرين. وأضافت أنه على الرغم من أن عددا من البلدان قد جرمت الممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة المرأة فإن هذه الممارسات ما زالت مستمرة وخاصة فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى الذي تعتبره بعض المجتمعات طقسا من طقوس الأنوثة. وقالت إنه بعد أن قامت غانا في عام ١٩٩٦ بتجريم هذه الممارسة بين المجموعات الإثنية القليلة التي كانت لا تزال تمارسها، أدركت أن التوزيع المكثف للمعلومات المتعلقة بالأثر السلبي لتلك الممارسة على صحة النساء والفتيات هو وحده الذي يكفل القضاء التام عليها. وذكرت أن اللجوء إلى المحاكم ينبغي أن يكون ملجأ أخيرا.

٣٣ - وقالت إن غانا تحث الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على أن تقوم بذلك دون تأخير وأن تقدم تقاريرها الأولية في أقرب وقت ممكن حتى تثبت التزامها بجعل النساء والفتيات شريكات كاملات في التنمية خلال الألفية القادمة.

٣٤ - وقالت إن وفدها يرحب باعتماد البروتوكول الاختياري ويأمل في أن يساعد على الحد من العنف والتمييز الموجهين ضد المرأة في حياتها اليومية. على أنها أضافت أن تنفيذ البروتوكول الاختياري تنفيذا فعالا يتطلب ترجمته إلى مختلف اللغات وأن يعمل أصحاب المصلحة فيه، وخاصة جماعات الدعوة النسائية، على نشره على أوسع نطاق.

٣٥ - وذكرت أن التقدم الذي تم إحرازه في تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ما زال دون هدف توزيع الوظائف بين الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠ بحلول عام ٢٠٠٠. وقالت إنه يجب على الدول الأعضاء أن تساعد الأمين العام بتشجيع النساء في بلدانها على التقدم لوظائف الأمانة العامة وخاصة في الرتبة الفنية وما فوقها.

٣٦ - وقالت إنه إذا كان للمجتمع الدولي أن يكون له أي تأثير على ما آلت إليه حال المرأة الريفية فإن عليه أن يستجيب للدعوة إلى تحقيق المساواة في نظم التجارة الدولية وأن يعمل على استفادة جميع البلدان من عملية العولمة. وأضافت أن من شأن ذلك أن يمكن الحكومات من تعبئة الموارد الكافية لتنفيذ برامج القضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية للمرأة الريفية. وذكرت أن وفدها يؤيد التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/54/123) كما يؤيد أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٣٧ - وذكرت أن حكومتها قامت بالكثير من أجل حماية حقوق المرأة. فقد حظرت الممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة المرأة أو تنتهك حقوقها الإنسانية، وحددت سن الزواج بحيث لا يقل عن ١٨ سنة، وعدلت قانون العقوبات لضمان حماية حقوق النساء والأطفال، وأصدرت قانونا عرفيا وقانونا للطلاق بحيث يكون هناك شكل معياري واحد للمواريث ولتصحيح أشكال الظلم التي يعاني منها النساء والأطفال في ظل القوانين العرفية.

٣٨ - **السيد راهولا** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن الاتحاد الدولي ملتزم بإدخال منظور الجنسين في جميع برامجه بما فيها الاستجابة للكوارث، والتأهب للكوارث، وتوفير الخدمات الصحية على مستوى المجتمعات المحلية.

٣٩ - وذكر أن الجمعية العامة للاتحاد الدولي ستقوم في عام ١٩٩٩ باستعراض مشروع للسياسة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بغرض أن تؤخذ في الاعتبار الفوارق الاجتماعية بين الرجال والنساء في جميع أنشطة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم، وأن يستفيد الرجال والنساء على قدم المساواة من جميع البرامج، وأن يتساوى الرجال والنساء على جميع المستويات في الإسهامات وفي المشاركة. وقال إن جمعيات

الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر الوطنية يتم تشجيعها أيضا على تنفيذ مشاريع تساعد الفئات الخاصة من الرجال والنساء إذا تطلبت ذلك الظروف المحلية.

٤٠ - وقال إنه في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ كان هناك أكثر من ٥٠ مركز اتصال تختص بقضايا الجنسين في الجمعيات الوطنية وفي الوفود الإقليمية والقطرية، وأن دور هذه المراكز هو زيادة الوعي بأهمية أخذ القضايا المتعلقة بالجنسين في الاعتبار في الأعمال اليومية وإدخال التحليل القائم على أساس فكرة الجنسين في عملية البرمجة.

٤١ - وذكر أن الاتحاد الدولي يركز حاليا على تحديد الممارسات الجيدة لتوضيح الكيفية التي يمكن بها تحسين برامجه للإغاثة في حالات الكوارث وبرامجه الأخرى عن طريق أخذ قضايا الجنسين في الاعتبار. وقال إنه تم في تموز/ يوليه ١٩٩٩ نشر أول دراسة حالة تتعلق بخبرة بنغلاديش وجمعية الهلال الأحمر في تجنيد المتطوعات في برنامجها لإدارة الكوارث.

٤٢ - وذكر أن الاتحاد الدولي يرحب بمبادرة الأمم المتحدة التي تقضي بإدخال التحليل القائم على أساس فكرة الجنسين في الأنشطة والسياسات الإنسانية، ولاسيما قيام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بإنشاء فريق عامل مخصص يُعنى بهذا الموضوع. وأضاف أن الاتحاد الدولي يخطط لوضع مبادي توجيهية تتعلق بكيفية إدماج الشواغل المتعلقة بالجنسين في عملياته الخاصة بالإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية وأنه سيواصل العمل في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة من أجل مواصلة الجهود الحالية.

٤٣ - وقال إن فريق الإدارة التنفيذي بأمانة الاتحاد الدولي قام في عام ١٩٩٨ بإنشاء فريق عامل لاستعراض حالة المرأة في الأمانة وفي الميدان، وتبين له أن توزيع الجنسين في مختلف مستويات المنظمة ما زال غير متناسب إلى حد ملحوظ. وأضاف أن المديرين المسؤولين عن التعيينات أصبحوا يتحملون المسؤولية الأولى في تحقيق توازن أفضل بين الجنسين في إداراتهم ودوائرهم ووفودهم. على أنه ذكر أنه ينبغي ملاحظة أن المرأة في كثير من أجزاء العالم تشغل عددا من الوظائف التنفيذية العليا في المنظمة وأن ملايين البشر الذين يساعدهم الاتحاد الدولي بينهم نسبة كبيرة من النساء.

٤٤ - **السيدة فالديفيسو** (البنك الدولي): قالت إنه تبين للبنك الدولي أن جعل مسألة الجنسين من القضايا الرئيسية أمر ضروري لا بالنسبة للقطاعات المقدمة للقروض مثل قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والتنمية الريفية بل أيضا بالنسبة للقطاعات غير التقليدية مثل قطاعي البنية الأساسية والمالية. وأضاف أن البنك يقوم، من أجل تعزيز الأثر على تخفيف حدة الفقر، باتخاذ خطوات لجعل مسألة الجنسين جزءاً لا يتجزأ من الإطار الشامل للتنمية، وذلك بالتعاون مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٥ - وذكرت أن البنك الدولي حقق تقدما كبيرا في إدخال الخبرة بمسائل الجنسين ومنظور الجنسين في هيكله المؤسسي. فعلى مدى العامين الماضيين كان هناك مجلس لقطاع مسائل الجنسين يوجه السياسات والبرامج

المتعلقة بالجنسين، واتخذت المشاورات المتعلقة بسياسات وبرامج مسائل الجنسين شكلا مؤسسيا من خلال الفريق الاستشاري الخارجي المعني بمسائل الجنسين والذي أنشئ في عام ١٩٩٦.

٤٦ - وأضافت أن البنك الدولي يقوم حاليا بإعداد تقرير بحثي عن السياسات المتعلقة بمسائل الجنسين والتنمية سيتم فيه بحث الروابط القائمة بين مسائل الجنسين والسياسات والتنمية، وورقة عن استراتيجية قطاع مسائل الجنسين ستقترح فيها الأولويات المؤسسية والتنفيذية بالنسبة لما يُضطلع به مستقبلا من أعمال.

٤٧ - وذكرت أنه تبين للبنك الدولي أن من المفيد جدا إدخال مسائل الجنسين في حوار السياسات الذي يُجرى مع الحكومات وأنه قد أخذ على نحو متزايد يدمج مسائل الجنسين في أعماله المتعلقة باستراتيجيات المساعدة القطرية. وأضافت أنه تبين للبنك أيضا، عند وضعه لإطار شامل للتنمية، أن مشاركة المرأة في المشاورات الاستراتيجية يمكن أن يكون له أثر كبير في تقوية جدول الأعمال وتعزيز الشعور الوطني بالملكية والتغلب على الفوارق بين الجنسين.

٤٨ - وقالت إن برنامج البنك الدولي للإقراض يعكس الاهتمام المستمر بمسائل الجنسين. ففي السنة المالية ١٩٩٩ كانت هناك أعمال هامة تتعلق بمسائل الجنسين في ثلثي العمليات التي اُضطلع بها في مجالات السكان والصحة والتغذية وفي نصف العمليات تقريبا في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والوقاية الاجتماعية والتعليم.

٤٩ - وذكرت أن الشراكة القائمة بين البنك الدولي والمانحين الآخرين في التصدي لمسألة فرص المرأة في الحصول على الخدمات المالية من خلال الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء قد حققت تقدما كبيرا في مساعدة المؤسسات التي تقدم القروض الصغيرة والخدمات المالية للفقراء. وأضافت أن البنك الدولي يشجع زيادة فرص الانتفاع بالخدمات المالية من خلال برنامجه العادي للإقراض.

٥٠ - وقالت إن التدريب في مجال مسائل الجنسين قد أخذت تتزايد أهميته. وأضافت أن صفحة مسائل الجنسين التي يقدمها البنك الدولي على الإنترنت ترتبط بمواقع رئيسية أخرى تتناول مسائل الجنسين على تلك الشبكة، كما أن "إحصاءات الجنسين Genderstats" توفر مؤشرات عن مسائل الجنسين والتنمية وبيانات موزعة حسب الجنس عن المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية.

٥١ - وذكرت أن البنك الدولي يبذل جهودا لتحديد أفضل الممارسات في جعل قضايا الجنسين مسألة رئيسية في الاستثمارات وبرامج المساعدة في جميع القطاعات بالتعاون مع عدد من المانحين. وأضافت أن البنك يركز تركيزا خاصا على تقييم مسائل الجنسين في أنشطته وأنه يقوم بعملية تقييم شاملة لمسألة جعل مسائل الجنس من المسائل الرئيسية في أعمال البنك وأثرها على البلدان، التي يتعامل معها، وذكرت أن هذه العملية سيُنتهى منها في حزيران/ يونيه ٢٠٠١.

٥٢ - وأضافت أن تقرير التنمية في العالم عن الفقر والتنمية، الذي سيظهر في عام ٢٠٠٠، يتضمن مسائل الجنسين في كل تحليله الرئيسي، وأنه قد اقترح أن يُخصص تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٤ برمته لمسألة الجنسين.

٥٣ - **الرئيس**:- أعلن أنه بانضمام توفالو إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أصبح عدد أطراف الاتفاقية الآن ١٦٤ دولة. وأعرب عن أمله في أن يتم التصديق على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٠.

- - - - -